

شاهد من اي كان ذلك بجلت و ما انما لا يجزي علينا علمه
خطيب وفي الضمير بالاضاف اليه حكمه وجملة من احد جملة من تميز
برأيه المستثنى واما وقع الجمع موضع التثنية مجاز اولاد
التثنية بجمع وافل الجمع اثنتان وابدل بجملة ان المراه التثنية
فقرأة ابن عباس بحكمها بصيغة التثنية **التي** اي
ان المصدر مضاف للمخاطبين وهداد او دو سليمان والمحكوم
عليه فهو لا جماعة وهذا يلزم منه اضافة المصدر لفاعله
ومفعوله دفعة واحدة وهو انما يضاف لاحد جملة فقط
وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز اضافة لمفعوله هو
معين **قوله** قال داود لصاحب الحرس رقاب الغنم اج
عومنا عجمقات من حرسه بما رايت العينين سواها
كتر حتى وحكم هذه المسألة في مذهب الشافعي انما كانت
وحدتها ولو بصحرا فانكفت شيئا كزرع بلكا او نبتا
ممنه ذوات فرط في رطبها او ارسا لكان رطبها بغير
ولو واسعا وكان ارسلا ولو نبتا المرعى بوسط مزارع
فانكفتها فاق لم يفرط كان ارسلا شرعي لم توسعها
مزارع لم يفتن وذو اليد شامل للمالكين وللمستقبرين
وللمستاجر والمودع والمزمن واهل القرى **قوله**
والفاجب وان كان صاحبها معها ولو ستاجرا
او مستجير او غاصبا من مال التفتة ليلادها
سوا كان سابقها او قايدها او اكبرها ولو سجيها سابق

وقايد

وقايد اسبقوا في الغنم اوراقك مع ما اومع احد
فمن اراك فقط ولا يضمن صاحبها ما تلف بيومها
او روثها او ركنها بطريق كون الطريق لا تتلومته
ومحل ذلك التفصيل فيما اذا كانت وحدتها او مع
صاحبها علم يقصر ما تملك النبي المتلف كان عم
الشيء مالكة لها او دفعه في الطريق او حضر وتراك
دفع ما اولا في محموله باب وتركة موقوفه فلا ضمان
على صاحب الذبابة لنفسه يطع مالكة النبي واستثنى
عن ذلك الطيور كجمار وسوءه حاله فليس شيئا
او التقط حيا فلا ضمان ان الهادة جارية يارسا لها
او من هتن المنزج وشرحه قال ع في علم روثه ما جرت
به الهادة الا ان من احداث صاحب اعام الحواشيت
بالشوارع وروغ اصحابها عليهم بالبيع بالخير
مثلا فلا ضمان على من اثلقت ذابته شيئا منها بالكل او
عذره لتقصير صاحب البضاعة او مذهب الامام
ابي حنيفة واصحابه عدم الضمان بالبيع والهدايا الا
ان يكون مع ما سابق او قايدها من البيع **قوله** ان يابعد
اي بصير الحرس كالحبات اي مثلها كان يوم الاكل وقوله
بالصلاح صاحبها اي الغنم بان يزرع صاحب الغنم
لصاحب الحرس مثلها الملمة فاذا اصاب الحرس كبيتة يوم
الكل دفع ابي صاحبها واخذ صاحب الغنم غنمه او خازن